annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بيان بمناسبة انعقاد

قمة جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي

شرم الشيخ، مصر، ٢٤ – ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩

تاريخ طويل يربط الاتحاد الأوروبي بالمنطقة العربية. فمن مسار برشلونة إلى سياسة الجوار الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط، تم تطوير عدد من آليات ومرافق وأدوات التعاون، وجاء الاعتراف بأهمية العمل المشترك للتصدي للتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المشتركة. من الثنائية إلى الإقليمية، تطورت العلاقات المتنوعة إلى المستوى المؤسسي، خاصة منذ اندلاع الانتفاضات العربية. كما تكثّف التعاون والحوار بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي في إطار مذكرة التفاهم في ٢٠١٥ .

وبالرغم من اكتساب هذا التعاون والحوار المعزز بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي أهمية بالغة، كان للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كلا الجانبين تأثيرها على هذه العلاقة. فقد ازداد التباعد بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول معالجة أزمة اللاجئين والهجرة بشكل واضح، وكذلك بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بسبب غياب القرار الموحّد والتوترات السياسية. وتعتبر هذه المسألة إشكالية على المستوى المؤسسي بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وداخل المجموعتين على حد سواء، بحيث انتهت آخر قمة وزارية عربية في شباط/فبراير ٢٠١٩ دون اتفاق على بيان مشترك.

عشية القمة الأوروبية العربية الأولى المنعقدة في شرم الشيخ في – ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ ، يدعو هذا البيان المشترك رؤساء الدول المجتمعين أن يضمن التعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي تحقيق أولويات التنمية المستدامة والسلام المستدام. وبالرغم من إعطاء الأولوية لقضايا الأمن والاستقرار وأزمة الهجرة في جدول الأعمال، ونظراً للدور الكبير الذي يلعبه كلا الطرفين، يدعو البيان الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية إلى:

حول الاتفاقيات المتعددة الأطراف والتجارة والاستثمار والتكامل الإقليمي ودور القطاع الخاص:

الاعتراف بأن النظام العالمي المتعدد الأطراف يعاني من أزمات اقتصادية ومالية هيكلية، التي تفاقمت منذ ٢٠٠٨ وأدت إلى اختلالات عميقة في العلاقات الدولية. هذا ويتم الترويج لتوجهات استثمارية وتجارية تخدم نمواً اقتصاديا لا يفيد سوى المستثمرين، بينما يستمر التفاوت بين وضمن الدول بالاتساع والتعمّق. وقد أثر هذا الوضع على الاستقرار والحالة الأمنية العامة، التي أدت بدورها إلى ظهور توجهات سياسية متطرفة تدعو إلى اتخاذ تدابير حمائية وإلى تعزيز خطاب الكراهية والعنف، بعيداً عن مبادئ وقيم حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد؛

يتوجّب على الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية إعادة النظر بالنماذج التنموية النيوليبرالية الحالية، كي يتسنّى معالجة الفشل المزمن والذي يشمل: زيادة الفقر وعدم المساواة والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص:

- مراجعة السياسات الاجتماعية والسياسية الذي يتم ترويجها في إطار التعاون، باتجاه نموذج تنموي جديد قائم على الحقوق وشامل ومستدام، وبما يتماشى مع الالتزامات العالمية في جدول أعمال ٢٠٣٠ . وعلى هذه المراجعة السعي نحو الانتقال من الاقتصاديات الريعية غير المنتجة إلى اقتصاديات إنتاجية حقيقية تطوّر القطاعات ذات القيمة المضافة وتولّد الوظائف اللائقة. كما يجب تعزيزها من خلال اعتماد سياسات إعادة التوزيع للتقليل من اللامساواة والاستقطاب الاجتماعي والتهميش ومن أجل ضمان أنظمة حماية اجتماعية شاملة مبنية على الحقوق؛
- حماية وتشجيع التكامل الإقليمي لتعزيز سلاسل القيمة والأسواق الإقليمية، مما يتيح زيادة الإنتاجية المحلية والقدرة التنافسية؛
- تشجيع اعتماد التدابير الفعالة للتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة على المستويين الأوروبي والعالمي على حد سواء، باعتبارها مشكلة عالمية وعائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة؛
- تعزيز العمل التعاوني والمنسّق للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية لتحديد أولويات معالجة الفساد وغسيل الأموال، وتعزيز تدابير الشفافية، والعمل نحو اعتماد صك دولي ملزم قانونياً لمساءلة القطاع

الخاص ويضع حداً لإفلاتها من العقاب؛

- إشراك جميع الجهات الفاعلة الإنمائية المعنية في الحوارات المتعلقة بالتجارة والاستثمار، من خلال إجراء حوارات شفافة وشاملة ومتعددة أصحاب المصلحة، وضمان انتقال المشاورات من سرد القضايا إلى التشاور بشأن نماذج تنموية بديلة قائمة على احتياجات الناس؛
- حث المفوض السامي لحقوق الإنسان على إصدار ونشر قاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن الشركات التي تشارك في الأنشطة المفصلة في الفقرة ٩٦ من تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وبما يتماشى مع قرار مجلس حقوق الإنسان ٣١ / ٣٦ لعام ٢٠١٦ .

حول سياساته التجارية والاستثمارية في المنطقة، ينبغي على الاتحاد الأوروبي:

- احترام اتساق السياسات التنموية واعتبار التجارة كأداة للتنمية وإعادة التوزيع، تعمل على تعزيز الإنتاج الوطني والتكامل الإقليمي؛ والقيام بتقييم أثر مستقل قائم على حقوق الإنسان والايكولوجيا لاتفاقيات التجارة الحرة العميقة والشاملة التي تهدف لتحرير قطاعات جديدة؛
- بمشاركة بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في المنطقة وتنفيذ خطة الاستثمار الخارجي، إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تخدم أهداف التنمية وإجراء تقييمات أثر قائمة
- على الحقوق حول الاستدامة قبل توقيع المشاريع، بما في ذلك قطاعات البنية التحتية والطاقة.
- على جامعة الدول العربية تعزيز وتفعيل الدور التنظيمي للدول الأعضاء، وبشكل رئيسي؛
- مراجعة استراتيجية المشاركة في نظام التجارة الدولية وتعزيز التنسيق الإقليمي بين الدول العربية كأداة لزيادة التأثير على تلك المسارات؛
- تقييم استعدادية الدول العربية للتفاوض على القواعد الجديدة متعددة الأطراف للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وتقييم المخاطر التي قد تفرضها هذه القواعد على انتقال الاقتصادات العربية نحو سياسات صناعية أكثر تماشيا مع الثورة الصناعية الرابعة.

حول الحوار السياسي، والسلام المستدام، والهجرة، ومكافحة الإرهاب:

- الإقرار بأهمية الحوار السياسي في تحقيق السلام والأمن المستدامين؛ ويتطلب الحوار إرادة سياسية قوية لتحقيق النتائج والتنفيذ الفعال. فالصراعات والحروب المستمرة منذ عقود في المنطقة العربية (سوريا وليبيا واليمن...) وأطول فترة احتلال في التاريخ (فلسطين) تؤثّر بشكل سلبي على التنمية، وتؤدي إلى الأزمات الإنسانية، فضلاً عن ترسيخ الاعتماد على المساعدات الإنسانية التي تقمع الإمكانات البشرية. علاوة على ذلك، يجب الاعتراف بترابط الاستقرار والأمن مع حماية اللاجئين، وتتحمّل الدول الأوروبية والدول العربية مجتمعة مسؤولية كاملة ومشتركة تجاه اللاجئين. وفي هذا الصدد: ينبغي على كل من الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية إعطاء الأولوية لتحقيق السلام المستدام ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات والحروب للانتقال من المقاربة الأمنية العسكرية نحو تحقيق الأمن البشري؛
- ضمان إجراء حوارات متعددة المستويات ومتنوعة أصحاب المصلحة مع جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والتعبير والبيئة المؤاتية للمجتمع المدني وتعزيز الوصول إلى التمويل والمعلومات؛
- التنسيق بهدف ضمان المساعدة الإنسانية الفعالة والكفؤة في المنطقة العربية؛ وضمان توطين هذه المساعدة وإقامة روابط مباشرة مع احتياجات التنمية المستدامة طويلة الأجل للبلدان المتلقية؛
- بإرادة سياسية قوية، اتخاذ خطوات ملموسة متعلّقة بثقافة الإفلات من العقاب التي تستفيد منها سلطة الاحتلال الإسرائيلي وإجبارها على الالتزام بالقانون الدولي؛
- للفلسطينيين الحق في تقرير المصير، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومعترف بها وعاصمتها القدس. ويجب على إسرائيل رفع الحصار على قطاع غزة الذي دام ١٢ عاماً وسحب جميع المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك «المنطقة ج».

حول سياسته الخاصة بالهجرة والتنمية تجاه المنطقة، على الاتحاد الأوروبي:

- إعطاء الأولوية لمناقشات حقوق الإنسان أثناء الحوار السياسي المنتظم بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، مع تجنب تحويل مناقشات حقوق الإنسان إلى شروط من طرف الواحد؛ وإعادة
- التأكيد على المساءلة المتبادلة في الانتهاكات القائمة لحقوق الإنسان؛
- دعم وتعزيز برامج بناء التماسك الاجتماعي؛ تعزيز المؤسسات الديمقراطية والمشاركة المدنية، بما يتماشى مع خطط التنمية الوطنية للدول العربية؛
- تحمّل المسؤولية في استمرار الحروب، حيث أن ٥ بلدان أوروبية هي من بين الدول العشرة الأوائل في تزويد السلاح للمنطقة العربية؛ اتخاذ التدابير الفعالة لوقف تصدير السلاح إلى المنطقة؛
- إظهار الإرادة السياسية في دعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، مع استمرار تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك دعم عمل وكالة الأونروا؛
- التخلّي عن النهج الأمني ذي الطابع العسكري في تعزيز أمن الحدود، وفصل مساعدات التنمية عن تنظيم الهجرة، واحترام مبادئ فعالية التنمية في التعاون الخارجي؛
- استناداً إلى التزام الاتحاد الأوروبي بالميثاق العالمي بشأن باللاجئين والمسؤولية المشتركة عن اللاجئين، ضمان إعادة التوطين بشكل أكبر وأفضل وتوفير الدعم العالي الجودة في الاستقبال والدمج للاجئين الذين تم توطينهم.

على جامعة الدول العربية تعزيز إعادة بناء العقد الاجتماعي والثقة بين الدول الأعضاء ومواطنيها؛

- إعطاء الأولوية لمعالجة الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين، بما في ذلك التفاوتات الشاسعة والعميقة والإقصاء الاجتماعي، ومعالجة التطرف من خلال التصدي للتهميش الاجتماعي والاقتصادي؛
- التشجيع على وقف جميع تدابير التقشف المعتمدة في الدول العربية، وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تقلل الفجوات متعددة الأبعاد؛
- تشجيع اعتماد نظام شامل للحماية الاجتماعية يستند إلى مقاربة حقوق الإنسان وأرضيات الحماية الاجتماعية وزيادة الإنفاق الاجتماعي من قبل الحكومات؛
- تعزيز تدابير الحماية للاجئين في المنطقة، بما في ذلك في مجال الإقامة والحركة والعمالة وسبل العيش؛
- ضمان التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية والعمل مع اللاجئين في المنطقة العربية التي تقدم المساعدة القانونية والإنسانية والاجتماعية للاجئين؛
- تعزيز إعمال الحق في حرية تكوين الجمعيات والرأي والتعبير والتجمع السلمي، وكذلك الوصول إلى المعلومات والموارد، من أجل تعزيز المشاركة المدنية وتشجيع القضاء على جميع الممارسات التمييزية، وتشجيع المبادرات الرامية إلى بناء التماسك الاجتماعي؛
- تنظيم حوار سياسي موضوعاتي ودوري مع المجتمع المدني المستقل من الدول العربية، لضمان الملكية الديمقراطية والمتكاملة والنزيهة للاستراتيجيات والسياسات.

www.annd.org
2030monitor.annd.org
civicspace.annd.org

Arab NGO Network for Development
@ArabNGONetwork
Arab-NGO-Network-for-Development
anndmedia